



مطبوعات المجمع

أَبُو شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمُلْحَقُهَا مِنْ أَعْمَالِ
(١٨)

حُجَامِعُ الْمَسَائِلِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

الْجُمُوعَةُ الثَّامِنَةُ

تَحْقِيقُ
مُحَمَّدِ عَزِيزِ شَمْسٍ

وَفَقَّ النَّاسُ لِلْفَقِيهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْعَلَامَةِ
بِكَبِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ
(رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)

مُعَوَّلٌ
مُؤَسَّسَةُ سَيِّدَانِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ الْخَيْرِيِّ

بِإِذْنِ عَالِمِ الْفَوَائِدِ
بِنَشْرَةِ الْفُرُوزِ

تَبَعَ لِلْبَيْعِ



مطبوعات المجمع

آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وملاحقها من أعمال

(١٨)

جامع المسائل

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

المجموعة الثامنة

تحقيق

محمد عزيز شمس

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمه الله تعالى)

تتمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

فصول وقواعد

(من مسودات شيخ الإسلام ابن تيمية)

فصل

في بعض الشرح والتقرير لقاعدة السنة والجماعة وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فإن هذه الآية تتضمن الأمر بالسنة والجماعة، فإن قوله: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ هو الجماعة، وقوله: ﴿فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ هو السنة.

قد قرّرت في غير هذا الموضع أن الدين أمر ضروري لبني آدم، لا يمكن أن يعيشوا في الدنيا إلا بدين يتضمن أمراً ونهياً؛ لأن الإنسان لا بدّ أن يَجْتَلِبَ إلى نفسه المنفعة ويدفع عنها المضرة، وهذا هو الأمر والنهي، وهو الدين العقلي الذي لا ينكره أحد.

ثم إن كثيراً من جلب منافعه ودفع مضارّه لا يتمُّ به وحده، بل لا بدّ من التعاون على ذلك من بني آدم، فإن أصل جلب المنفعة له: الطعام، وأصل دفع المضرة عنه: اللباس المتصل، وهو الثياب والجُنَّة، والمنفصل وهو السكن. ولهذا امتنَّ الله في سورة النحل بنعمه المتضمنة للمطاعم والملابس من النوعين، فقال تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ الَّذِي

أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾
[النحل: ٥ - ١٠].

فذكر في أول السورة أصول النعم، كما قال: ﴿وَأِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، وذكر في أثنائها من اللبن والعسل والأكنان والظلال والخيام ووقاية البأس والحرّ ما هو كمال النعم وتمامها، ولذلك قال: ﴿كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١]. ولهذا - والله أعلم - ذكر في أول السورة ما يُدْفَى فیدفع البرد، وذكر في أثنائها ما يدفع الحرّ والبأس، فإن البرد يقتل والحرّ يؤذي، وقد يُمكن الإنسان أن يعيش في البلاد الحارّة بلا لباسٍ عيشًا ناقصًا، كما قد يَسَلَم في الحرب بلا سراويل، وأما البلاد الباردة فلا يعيش فيها الإنسان إلّا بما يُدْفِئُه. وكذلك سكن البيوت وبيوت الأنعام كل ذلك من تمام النعمة.

وإذا كان ابن آدم مضطرًا إلى الطعام واللباس، والواحد لا يقدر أن يصطنع جميع حاجته من الطعام واللباس، كان حاجته إلى مثله ضرورية، فيكون اجتماعهم ضروريًا، وإذا اجتمعوا فلا بدّ من واحد يكون هو مبدأ حركتهم فيما يأتونه ويذرونه من جلب المنافع ودفع المضار، فكانت الإمارة فيهم ضرورية. ولهذا أوجب النبي ﷺ في

السفر أن يؤمّروا أحدهم^(١)، وهو أقلُّ جماعةٍ في أدنى اجتماع، فصارت الجماعة في حقهم رحمةً والفرقة عذاباً.

وإذا كانت الجماعة والإمارة فيهم ضرورية لجلب المنفعة ودفع المضرة، والمنفعة لا تُجتلب إلا بأموالٍ، والمضرة لا تندفع إلا بقوة، ومن المضرة ما يُعادي بني آدم من السباع وغيرها، وفي طباع بعضهم من البغي والعدوان ما يُوجب أنه إن لم يُدفع وإلا ضُرَّ الباقيين = كانوا مضطرين إلى رعاية الأموال ودفع الأعداء، وكانوا أيضاً في بقاء جنسهم مضطرين إلى النكاح، وإذا مات الميت منهم وكلُّهم محتاجٌ إلى ماله فلا بدَّ من سببٍ يُوجب تخصيص أحدهم.

ولابدَّ لهم أيضاً من دينٍ وإليه تعبُّده قلوبُهم، يجتلبون منه المنفعة ويستدفعون به المضرة، فإن هذا من الضروريات اللازمة لهم، فإن أحدهم يحتاج إلى ما هو خارجٌ عن قدرته، فلا بدَّ له من إليه يطلب ذلك منه.

فهذه الأمور وأمثالها لو وُكِّلَ فيها كلُّ واحدٍ إلى رأيه^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٧/٥) عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه أبو داود (٢٦٠٩) والبيهقي (٢٥٧/٥) عن أبي هريرة. وإسنادهما حسن.

(٢) كذا في الأصل، ولعل المؤلف كتب العبارة وأراد أن يشطب عليه فلم يفعل، وسيأتي ما يفيد المعنى.

وكذلك هم متحركون بأرواحهم حركةً دائمة، فلا بدّ لهم من إلهٍ صمدٍ هو إلههم الذي هو معبودهم ومنتهى حركاتهم وإراداتهم.

فثبت بذلك أنهم محتاجون إلى الاجتماع، وبعضهم محتاج إلى بعض لجلب المنفعة ودفع المضرة، ومحتاجون إلى ما يطلبون منه الحوائج الخارجة عن قدرتهم، وهو ربهم، وإلى إلهٍ هو الغاية والنهاية التي لها يعبدون، ولها يصلون ويسجدون، وإليها يصمدون ويقصدون، وهو إلههم.

وذلك كله لا يقوم إلا برأسٍ يُعلمهم ويأمرهم، ويُقيمهم على سنة وقانون في أنواع الحاجات ومقاديرها، وأنواع المنافع ومقاديرها، فإن ذلك إن لم يُضبط لهم وإلا انتشر الأمرُ وفسدت أحوالهم. وهذا الأمر لما كان ضرورةً في جميع بني آدم ألهموه كما ألهموا الأكل والشرب والنكاح. فلا بدّ لكل طائفةٍ من سيّدٍ مُطاعٍ ورئيسٍ وإمام، وإن تنوعت أسماؤه ومراتبه، إمّا مَلِكٌ وإمّا أميرٌ وإمّا شيخٌ وإمّا مُفتٍ وإمّا قاضٍ وإمّا مقدّمٌ وإمّا رئيس قرية، إلى غير ذلك من الأسماء. وكل طائفة فلا بدّ لها من أن توالي أولياءها وتُعادي أعداءها.

فمعلومٌ بالعلم اليقين أن السيد المطاع الذي بعثه الله وأنزل إليه من الهداية والعلم والكلام ما يصلح به الناسُ أحقُّ بأن يُتبع ويُطاع ويُوالى وليّه ويُعادي عدوّه، وهم رُسلُ الله المبعوثون إلينا لوجوه:

أحدها: أن هدايتهم وإرشادهم وأمرهم ونهيهم هو هداية الله

وإرشاده وأمره ونهيه، والله أعلم العالمين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين. فالإسلام له وإسلام الوجه إليه أولى من الإسلام لغيره وإسلام الوجه إليه.

الثاني: أن هذه الهداية والرئاسة كاملة العلم، ليس فيها نقص علمي، كما يدخل النقص في سائر الرئاسة التي الناس بأرائهم.

الثالث: أنها كاملة الرحمة، لا تدع منفعة إلا جلبتها بحسب الإمكان، ولا مضرة إلا دفعتها بحسب الإمكان، بخلاف الرئاسة التي لا تكمل فيها رحمة الخلق ومحبة الخير، بل يكون فيها كبر وقسوة. ولهذا قال النبي ﷺ: «ستكون نبوة ورحة، ثم تكون خلافة نبوة ورحة، ثم يكون ملك ورحة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عَضُوض»^(١).

الرابع: أنها كاملة الغنى، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]، فليس فيها هوى نفس، بخلاف الرئاسة التي فيها هوى، إما هوى السلطان وإما هوى المال.

الخامس: أنها كاملة القدرة والسلطان، فإن ناصرها ومؤيدها هو الله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

(١) أخرجه أحمد (٢٧٣/٤) والبخاري (٢٧٩٦) والطبراني في الأوسط (٦٥٧٧) عن حذيفة بن اليمان، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٨/٥، ١٨٩) بعد أن عزاه إليهم: رجاله ثقات. وانظر السلسلة الصحيحة (٥).

وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿[غافر: ٥١]، وقال: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾
[المجادلة: ٢١].

فهذا بعض ما يُبَيَّنُّ أن العاقل عليه أن يجعل كل رئاسة وإمامة، سواء كانت علمية كالفقه والكلام وغيرهما، أو دينية كالفقر والتصوف والتعبد وغيرها، أو حربية كالملك والإمرة، أو مالية كالوزارة والخراج، إلى غير ذلك، يجعلها جميعها تابعة للكتاب والسنة، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله في شيء من المراتب، فذلك خيرٌ وأحسن تأويلاً.

ولهذا أمر ولاية الأمر - وهم أرباب المراتب والرئاسات كائنة ما كانت - بالردِّ إلى ذلك، ويبيِّن أن ذلك خيرٌ وأحسن عاقبةً في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

وهذا الذي ذكرناه تقريرٌ لبعض مضمون هذه الآية.

